

## تقرير «الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية» يوجه أعنف انتقادات لحكومة نظيف

كتب ناجي عبدالعزيز 2008/٢/١٢

أكد تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية أن أداء الاقتصاد المصري العام الماضي ٢٠٠٧ مازال مستمرا في عدم مصداقية البيانات رغم التحسن المحدود للنمو، مقابل تزايد الفقر والدين الداخلي والفساد. وذكر التقرير في الجزء الخاص بالاقتصاد المصري أن معدل النمو الحقيقي يتراوح بين ٤,٣% حتي ٤,٥% في أفضل الأحوال.

وفسر التقرير الصادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام هذا الأمر علي أساس أن البيانات الرسمية للعام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تشير إلي أن معدل النمو الإجمالي للنتائج المحلي الإجمالي بلغ ٧,١% علما أن معدل الاستثمار بلغ في العام نفسه نحو ٢٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وبافتراض أن الناتج الحقيقي من المشروعات التي مولتها الاستثمارات الجديدة يبلغ ١٥% من الأموال المستثمرة فيها في العام فإن هذا المعدل للاستثمار يسمح بنمو حقيقي يبلغ ٣,٣% مضافا له ١% نتيجة لتحسن مفترض في إنتاجية الجهاز الانتاجي القائم.

وأوضح التقرير أن القطاعات المسؤولة عن تحقيق هذا النمو تشمل القطاعات العقارية والمالية وقناة السويس، وأيضا الزراعة واستخراج البترول والغاز والمحاجر، كما أوضح أن نظام الأجور الذي يحدد اقتسام القيمة المضافة بين أرباب العمل في القطاعين العام والخاص والعاملين لديهما غير صالح بشكل كلي، ويؤدي لسوء توزيع الدخل ولا علاقة له بمتطلبات الحياة والابتكار.

وأشار التقرير إلي أن معدل أسعار المستهلكين يسجل ارتفاعا كبيرا منذ ٢٠٠٤ حتي الآن إلا أن البيانات الرسمية تشير إلي أن معدل التضخم في مصر ارتفع من ٤,٧% في ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلي ٧,٢% في العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ بينما تشير بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات حكومية إلي أن معدل التضخم بلغ ١٠,٩%.

وحذر التقرير من أن ارتفاع معدل التضخم والمخاوف من تواصله في ظل تضخم الدين الداخلي يعني اضطراب حسابات الاستثمار القائمة علي توقعات المستقبل ويشجع علي الاندفاع غير الرشيد إلي تكديس الثروات في الاستثمار العقاري والمعادن النفيسة والمضاربة في البورصة وهي مجالات استثمارية تشكل علامة علي الاقتصاديات المفتقدة للثقافة الاستثمارية وللاستقرار المالي والنقدي الضروري لتطور الاستثمارات في الاقتصاد العيني الزراعي والصناعي والخدمي المتطور.

كشفت التقرير عن الأخطاء الواردة في بيانات جهاز الإحصاء والنشرة الشهرية للبنك المركزي، حيث ذكرت أن قوة العمل المصرية من العاملين والمتعطلين معا بلغت ٢١,٩٨ مليون عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، وهو الرقم نفسه عن العام المالي السابق له بما يفيد أن سوق العمل لم تدخله أفراد جدد الأمر الذي يفقد مثل هذه البيانات مصداقيتها.

وشدد التقرير علي ضرورة عمل إصلاح شامل لنظام الأجور، لافتا إلي أن توزيع الدخل في مصر لا يتضمن توزيع الدخل الذي تم خلفه في الاقتصاد الأسود من تجارة الآثار والمخدرات والسلاح والأعمال المنافية للأداب والفساد ونهب المال والممتلكات العامة وهو دخل يذهب في غالبيته الساحقة إلي الطبقات العليا التي تعمل في هذه المجالات غير المشروعة.

وحول الاستثمار المحلي والأجنبي انتقد التقرير اندفاع الحكومة في بيع الأراضي للأجانب لاستثمارها عقاريا وسياحيا وقيامها بإضافة حصيلة البيع إلي بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم أن بيع الأراضي لهم لا معني ولا مبرر له،

خاصة أنهم ينشئون مشروعات عقارية يباع معظمها لمصريين وكان من الممكن بيع الأراضي للأفراد أو الجمعيات، فلم يكن الأمر بحاجة للبيع للأجانب من أجل تسجيل قيمة مبيعات الأراضي علي أنها استثمارات أجنبية مباشرة، ومن أجل استخدام حصيلة بيع الأراضي للأجانب في تمويل الإنفاق الجاري للحكومة.

وحول الموازنة الخارجية والديون ذكر التقرير أنها استمرار لعدم دقة البيانات الحكومية لافتا إلي توحش العجز التجاري رغم ارتفاع الصادرات لأسباب لا علاقة للحكومة بها.

وأوضح التقرير أن أداء الحكومة الحالية في العامين الأولين من الولاية الخامسة للرئيس مبارك سيئ وبحاجة لتفسير وليس مدعاة للتفاخر، مشيراً إلى التزايد السريع في العجز التجاري لأنه حدث في وقت ارتفعت فيه أسعار السلع، وزيادة عائدات الصادرات من البترول والغاز بصورة هائلة ولا فضل فيها للحكومة، كما أشار التقرير إلى مخالفات النشرة الإحصائية للبنك المركزي المصري عن الصادرات التي تتضمن مخالفة واضحة تؤدي لتضخم قيمة الصادرات وتقليل العجز التجاري لإظهار الأداء الحكومي جيداً في هذا المجال.

وقال التقرير من مخاطر الدين الخارجي رغم تضارب أرقامه بين البيانات الرسمية المحلية وبيانات البنك الدولي، مؤكداً أنه مازال في الحدود الآمنة إلا أن التقرير قال إن الدين الداخلي أصبح يمثل خطراً محدقاً بالاقتصاد المصري لأنه تجاوز كل حدود الأمان وأصبح قنبلة موقوتة يمكنها هز الاستقرار الاقتصادي بعنف إذا لم تتم السيطرة عليه.

وأكد التقرير أن الدين الداخلي ارتفع بنسبة ٤٦,٥% خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة التي تشكل عمر حكومة نظيف.

وحول حالة الفساد قال التقرير: إن مصر شهدت في ٢٠٠٧ والأعوام السابقة له حالة من توحش الفساد، خاصة بعد ازدواج السيطرة على الثروة والسلطة بدخول المزيد من رجال الأعمال إلى الحكم بما يدمر قاعدة رأسمالية ذهبية أساسية وهي «تزامن العلم بظروف السوق» حيث يعلم رجال الأعمال المشاركون في الحكم بظروف السوق قبل نظرائهم ويستفيدون بها على حساب الآخرين، بل إنهم في كثير من الأحيان يكونون مسؤولين عن تغيير ظروف السوق، وأشار التقرير في هذا الصدد لبعض الحالات المتمثلة في غرق العبارة السلام ٩٨ وقضية فلاتر الغسيل الكلوي وأكياس الدم وقروض البنوك التي رفعت مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى ٦٣,٧ مليار جنيه، تمثل ١٧,٧% من إجمالي أرصدة الاقراض والخصم في أغسطس ٢٠٠٧.

رئيس تحرير التقرير هو الزميل أحمد النجار.